الفصل الثالث عشر

البيئة والتنمية المستديمة

13

إن مسئولية الإنسان ـ فى العصر الحاضر تجاه أجيال المستقبل مسئولية أخلاقية فى المقام الأول، وقد يرى الإنسان من منطلق الأنانية ـ أن يحصل على كل شىء من البيئة وأن يستفيد من إمكاناتها حتى ولو أدى ذلك إلى الإخلال بالتوازنات الأساسية بها، بل وحتى إذا أدى ذلك إلى كوارث بيئية يصعب علاجها أو محو آثارها فى المستقبل القريب أو البعيد.. ولكن مع الخطورة المتزايدة لمشكلات البيئة، ومع نضوب كثير من مواردها وتهديد البعض الآخر بالاختفاء إلى الأبد... بدأ الإنسان ينظر حوله، وأدرك أن تلك المخاطر ـ وإذا كانت آثارها مؤجلة للمستقبل ـ إلا أنها بلاشك تؤثر وستؤثر على حياته فى الوقت الحاضر، وقد أدرك أيضاً أن التنمية المستديمة هى الطريق الوحيد ؛من أجل الإبقاء على البيئة بحيث تكون قادرة على الاستمرار فى العطاء سواء فى الحاضر والمستقبل، ولعل هذا يشير إلى معنى مهم هو أن أبناء المستقبل لهم نصيب من المفترض أن يكون عادلاً فى موارد البيئة، ولذلك فإن الإنسان فى الوقت الحاضر لابد أن يكون منصفاً لأجيال المستقبل، ويعمل على التنمية المستديمة الحقيقية.

ولذلك فإنه من المتوقع بعد دراستك لمادة هذا الفصل أن تكون قادراً على:

١- *تحديد المعنى العلمى للتنمية «التنمية المستديمة».*
٢- *تقدير جهود الدولة فى مجال التنمية المستديمة.*
٤- *تقدير جهود المنظمات الأهلية والدولية فى مجال التنمية المستديمة.*

٥- *تكوين صورة حقيقية عن دور التنمية الريفية فى التنمية المستديمة.*
٦- *استنتاج مدى إمكانية تطبيق فكرة العولمة فى مجال التنمية المستديمة.*

والآن تستطيع أن تبدأ فى دراسة مادة هذا الفصل، ونود أن نذكرك بأنك ستجد بعض الأنشطة والأسئلة بين فقرات المادة العلمية، والمطلوب منك تنفيذ الأنشطة والإجابة عن الأسئلة بكل عناية، حيث المقصود منها هو أن تتاح لك الفرص للمشاركة الحقيقة فى العملية التعليمية، ونتوقع أيضاً ألا تنتقل إلى دراسة أى موضوع آخر إلا بعد التحقق من إنجازك لأهداف هذا الموضوع.

ازداد الترابط والتفاعل بين البيئة والاقتصاد وعملية التنمية، ذلك أن العالم اليوم معرض للتهديد ومخاطر الاستنزاف للموارد الطبيعية مما يؤثر بشكل واضح على التوازن البيئى والنمو الاقتصاد، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على عملية التنمية الشاملة والتقدم البشرى.

وبالنظر إلى مفهوم التنمية.. نجد أنه يعنى الإدارة الجيدة لكافة موارد البيئة والمحافظة عليها ورستثمارها إلى أقصى حد ممكن دون تدميرها أو القضاء عليها، ومعنى ذلك أنها تلك العملية التى تغطى احتياجات الحاضر دون حدوث خلل أو إضعاف للعناصر والموارد الطبيعية فى المستقبل. وبالتالى فهى عملية تساعد على انتقال البيئة أو المجتمع، أو الدولة من وضع اقتصادى واجتماعى وثقافى معين إلى وضع أكثر رقياً وتطوراً، ويظهر ذلك عادة فى تطور مستوى الخدمات وإنتاج وفير مع مستوى متقدم من الجودة.

وتختلف طبيعة عملية التنمية من دولة إلى أخرى، إلا أنها تسعى جميعاً إلى تحقيق مستويات ومعدلات متقدمة فى التنمية، فالدول المتقدمة باقتصادياتها القوية، ومواردها المتعددة وأرصدتها من تلك الموارد، واحتياطاتها من الأموال... كل ذلك يساعدها على الاستمرار فى عملية التنمية والسير فى خططها دون معوقات أو مشكلات، وهذا يساعدها على تحقيق مستويات ومعدلات أفضل للتنمية مما يساعدها على غزو الأسواق العالمية وإغراقها بمنتجاتها وسيطرتها على حركة أسواق المال، بل

وسيطرتها على أسعار كثير من أشكال وأنماط الإنتاج، وإلى جانب هذه الفئة المتقدمة من الدول.. نجد أن الدول النامية أيضا تسير فى الطريق نفسه ولكن بامكانات أقل وبقدرات إدارية لمواردها أقل تمكناً، ومن هنا نجد أن تقدمها يتم بمعدلات أقل، كما أن التنمية بها لاتسير بالمستوى الذى يظهر فى الدول المتقدمة، والدول الفقيرة أيضاً تسعى إلى الهدف ذاته بموارد وإمكانات أقل وأحياناً فى ظل الكثير من المشكلات السياسية والأزمات الاقتصادية التى تضيع معها كل جهود التنمية.

وإذا كانت التنمية هدفاً لجميع الدول.. فإن ذلك الهدف يعنى تطلع الجميع إلى مستوى حياة أفضل وموارد أفضل وخدمات أفضل؛ من أجل التوصل إلى حياة خالية من الحرمان والمشكلات والأزمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

لماذا تختلف طبيعة عملية التنمية من دولة إلى أخرى؟؟

والواقع يشير إلى أن السياسة الدولية توجه خطط التنمية إلى الطريق الصحيح أحياناً، كما أنها قد تعوق خطط التنمية فى أحيان أخرى والأمثلة على ذلك كثيرة. ومن هذه الأمثلة ما حدث عندما انسحب البنك الدولى من تمويل مشروع السد العالى، فقد كان ذلك نتيجة لتوجهات سياسية كانت سائدة آنذاك، حيث كان تأميم شركة قناة السويس وامتناع المرشدين الأجانب عن إرشاد السفن فى قناة السويس، فاتجهت مصر إلى الاتحاد السوفيتى آنذاك ليقوم بتمويل المشروع عن طريق القروض.. ومنها أيضاً ما يتم من إغراق الدول الغنية للدول الفقيرة بالقروض بحيث تصل إلى درجة من العجز لاتستطيع عندها أن ترد تلك القروض إلى أصحابها، فتكون السيطرة على كل مقدرات تلك الدول وقراراتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى..

وعلى الرغم من ذلك.. فإن هناك من الدول من استطاعت أن تحقق مستويات ومعدلات لابأس بها فى عملية التنمية بعيداً عن هذه السياسات، وبعيداً عن القروض، وإن كان ذلك قد عرضها لمشكلات عديدة أدت إلى نواحى قصور عديدة فى تحقيق أهداف خطط التنمية.

والآن ماذا يقصد بخطط التنمية:

إن أى خطة للتنمية تعنى تصوراً أو رؤية مستقبلية، ويعتمد هذا التصور على التحديد الدقيق للموارد المتاحة والإمكانات البشرية المتوفرة ومصادر التمويل الممكنة.. ومن خلال ذلك تحدد الأهداف والإجراءات وتوزع الأدوار وأساليب التقويم والمتابعة. وتحدد لخطة التنمية عادة فترة زمنية فقد تكون خمسين أو عشرين أو أقل أو أكثر والأمر المهم فى هذا الشأن أن تكون أهداف خطة التنمية واقعية وممكنة التحقيق، فى ضوء المتوافر من الإمكانات والموارد.

وعملية التنمية ـ بوجه عام ـ لابد أن تكون مستندة إلى فكرة أو فلسفة شاملة؛ ومتكاملة أى إنها تحتاج إلى تصور للدولة عن معنى التنمية وأهدافها ومداها وأساليبها ومجالاتها، وهكذا.. فإن التناول العشوائى لمسألة التنمية لايمكن أن يؤدى إلى شىء له قيمة، ومن ثم فإن الرؤية العلمية هى المدخل الأمثل لعملية التنمية السليمة، وهكذا يمكن القول أن عملية التنمية مهما كان مستواها أو مجالها أو مكانها، فهى لابد:

(١) أن تكون نابعة من شعور عام لدى الدولة بأن هناك حاجة حقيقية لعملية التنمية، ويكون هذا الشعور مستنداً إلى معلومات وبيانات حقيقية عن البطالة والقوى العاملة والمتاح من الموارد ومستوى الإنتاجية فى كل قطاع.

(٢) أن تكون هناك رؤية مستقبلية لدى الدولة، فلا يكفى أن تضع الخطط وتنفذها فى إطار فكر وأهداف معينة، ولكن لابد أيضا أن يكون هناك إدراك واعى بالمستقبل وتحدياته وصراعاته؛ خاصة فى ظل فكرة العالم الواحد أو العالم كقرية واحدة، حيث التنافس بين منتجات الدول ومعايير الجودة الشاملة والأسعار المناسبة.

(٣) أن يكون هناك مستوى عالٍ من الوعى الشعبى أو الوعى العام، فخطط التنمية جوهر تنفيذها هو المواطن الفرد، ولذلك فان وعى المواطن بخطورة هذه المسئولية وأهمية دوره يعد أمراً جوهرياً، حيث أن مشاركة الجميع تعد واجباً ومسئولية لايمكن تجاوزها أو التغاضى عنها.

(٤) أن يكون هناك تكامل وشمول؛ فالتنمية الجزئية لاتؤدى إلى المستوى المأمول، ولذلك فاذا كانت هناك رغبة حقيقية فى تنمية جادة وذات قيمة، فالأمر فى حاجة إلى نظرة تكاملية وشاملة لكافة الموارد وكافة أشكال النشاط البشرى فى مختلف أنحاء الدولة، ومثال ذلك أننا لابد أن ننظر إلى التعليم بمختلف مستوياتها فى إطار الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وقطاعات الإنتاج من منظور خطة التنمية، كما أن إنشاء المصانع الجديدة لابد أن يتم فى ضوء نظرة موضوعية إلى الانتاج الزراعى والتعدينى، وما يحتاجه هذا كله من قوى عاملة مدربة على مستويات متعددة.

(٥) أن ينظر إلى عملية التنمية الشاملة للدولة باعتبارها رؤية استراتيجية موجهة، ويستتبع ذلك عادة بخطط مرحلية، فإذا كانت الخطة خمسية مثلاً، فلابد أن تكون هناك خطط مرحلية كل منها سنة واحدة أو أقل، وبالتالى فإن أهداف الخطط المرحلية تؤخذ عادة من الأهداف العامة للخطة العامة، التى تمثل رؤية استراتيجية كما سبق أن أوضحنا.

(٦) أن الهيئات والمنظمات الشعبية يجب أن تحمل دورها فى مجال التنمية، ويرتبط بهذا الأمر الجهود الذاتية فى المجتمعات المحلية وخاصة الريفية، فالمسئولية مسئولية الجميع، وإذا كانت الدولة لها مسئوليتها نحو خطط التنمية، فهى تحتاج أيضاً إلى مشاركة الجميع لأن العائد سيعود على الجميع فى شكل خدمات تعليمية وصحية ومواصلات واتصال، إضافة إلى الخدمات الترويحية والترفيفية.

(٧) أن المدخل الديموقراطى فى مسألة التنمية يعد أمراً مهماً وأساسياً، إذ إن كافة قطاعات المجتمع لابد أن تتاح لها الفرص المتكافئة للمشاركة، وكذلك الأمر بالنسبة للأفراد، ويرتبط بهذا الأمر توفير الحوافز والجزاءات لضمان أفضل مستوى من العمل والالتزام والصدق من أجل انجاز أهداف الخطة، ويعتمد هذا

الأمر أساساً على قيمة الانتماء، فالجميع لابد أن يكون لديهم الحس الوطنى العالى فى هذا الشأن..

هل تعلم أن أى عامل فى اليابان توجه إليه تهمة عدم الإنتماء إذا لم يتقن عمله، أو إذا تأخر عن موعده أو إذا تمارض أو إذا صدر عنه أى سلوك يقلل من جودة الإنتاج اليابانى فى الأسواق العالمية؟

مفهوم التنمية المستديمة:

وإذا كانت هذه هى عملية التنمية من حيث المفهوم والأهداف، فإن العالم عندما أدرك خطورة المشكلات البيئية على كافة مظاهر الحياة على الأرض بدأ فى تبنى مفهوم «التنمية المستديمة» وهو يعنى الاستمرار أو التواصل فى عملية التنمية، وهذا الأمر يشير إلى قيمة أخلاقية فى غاية الأهمية، وهذه القيمة هى قيمة «المساواة بين الأجيال» .. وأصبح هذا الأمر مقبولاً من جميع الدول، بل وأصبح أحد أهداف «الإدارة البيئية». ويرتبط هذا الفكر بأن الإنسان اليوم أو الجيل الحالى مطالب بالتحقق والتأكد من صون البيئة وتنوع وإنتاجية الموارد الطبيعية أو زيادتها من أجل صالح الأجيال القادمة، وينطوى فكر « المساواة بين الأجيال» على معنى مهم هو الحذر؛ أى التوزيع المناسب والعادل للموارد والحقوق والثروات بين الأفراد عبر الزمن، وكذلك حذر كل دولة فى استثمار مواردها وتنميتها بصفة مستمرة حتى يمكن حماية البيئة من أجل عالم سيصل عدد سكانه سنة ٢٠٥٠ إلى ١١ مليار نسمة.

اقرأ هذا الخبر الذى ورد فى أحد أعداد جريدة الأهرام سنة ١٩٩٨، ثم اكتب تقريراً فى صفحتين بين فيهما العلاقة، بين هذا الرقم وعملية التنمية من ناحية وعملية التربية والتعليم من ناحية أخرى.

١١ مليار نسمة عدد سكان العالم عام ٢٠٥٠

حذرت دراسة لصندوق السكان العالمى أمس، من أن الانفجار السكانى سوف يستمر حتى منتصف القرن المقبل على الأقل، وأن عدد

السكان سوف يتخطى حاجز الـ ٦ مليارات نسمة عام ٩٩، وسيصل إلى ما بين ٧,٧ و ١١,١ مليار بحلول عام ٢٠٥٠.

وأوضحت الدراسة أن التركيبة السكانية سوف تتغير، حيث إن أكثر من مليار شخص من الأجيال الشابة، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما سيدخلون سن الإنجاب بينما ستزايد أعداد الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاماً بشكل لم يسبق له مثيل.

وأشارت إلى أن الدول النامية سوف تستأثر بنسبة ٩٠٪ من النمو السكانى العالمى، خلال الأعوام الخمسين المقبلة، وعلى رأسها دول شرق آسيا، التى ستشهد خلال العقدين المقبلين ازدياداً مؤقتا فى عدد من هم فى سن العمل، مقارناً بأعداد من يعولونهم من الأكبر سنـّـا والأصغر على السواء، مما سيتيح لهذه الدول فرصاً لزيادة مواردها البشرية، وزيادة معدلات التنمية على المدى البعيد، فى حالة استثمارها فى التعليم، والخدمات الصحية.

التنمية المستديمة والاقتصاد:

إن التنمية المستديمة تحتاج إلى نمو اقتصادى جيد، إلى جانب زيادة معدلات الإنتاجية وسيادة الرخاء عن طريق توفير المستلزمات الأساسية للسكان، مثل: الخدمات الصحية والتعليمية، وقد يتم تحقيق ذلك عن طريق زيادة القدرات الإنتاجية للمكونات البيئية فى الدول النامية والفقيرة حيث يساعد ذلك على رفع مستويات المعيشة وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك قد يكون على حساب موارد البيئة وبشكل يهدد النظام البيئى، حيث أن الاستخدام الجائر لأحد عناصر البيئة يؤدى إلى زيادة موارد الدولة على المدى القصير، ولكن ذلك يترتب عليه مشكلات بيئية ذات تأثير مباشر على البيئة، بل ويمكن أن يؤدى أيضاً إلى كوارث بيئية لأن كل عنصر أو مكون من مكونات البيئة له حدود وطاقات لايجب تجاوزها حتى لا نصل إلى ما يسمى «بالحد الإيكولوجى الحرج»، ومثال ذلك ما يحدث فى كثير من الدول بالنسبة لاستخراج البترول أو قطع الغابات.

ويعد تزايد معدلات النمو السكانى بالقدر الذى لايتناسب مع معدلات استغلال مختلف العناصر البيئية يؤثر على مسألة التنمية المتواصلة أو المستديمة إذ أن تزايد تلك المعدلات سيكون من شأنه أن يضيف عديداً من الأعباء على البيئة، ويصاحب ذلك تأثير سلبى على نوعية حياة السكان.

وهكذا... يمكن القول أن هناك حاجة إلى إعادة التوازن بين معدلات النمو السكانى من ناحية وزيادة الإمكانية الإنتاجية للمكونات أو العناصر البيئية من ناحية أخرى.

ومن الجدير بالذكر هنا أن القرن العشرين شهد ازدهاراً اقتصادياً واضحاً؛ إذ بلغ إنتاج العالم سنة ١٩٩٠ عشرين ضعفاً عما كان عليه سنة ١٩٠٠، وقد ازداد الإنتاج الصناعى فى الفترة نفسها ٥٠ ضعفاً، كما ازداد استهلاك الوقود الحفرى ٣٠ ضعفاً، وهذا يشير إلى أن زيادة الإنتاج تتطلب قرارات اقتصادية تحدد أولويات الإنتاج وكيفية التوزيع، وخاصة عندما يكون لإنتاج واستخدام أى سلعة أو تقديم خدمات اقتصادية أو اجتماعية آثار ضارة على البيئة، ومن الأمور المهمة أيضاً ،التى يجب وضعها فى الاعتبار مسألة الموارد الدائمة والموارد المتجددة والموارد غير المتجددة، وهكذا... تظهر أهمية الارتباط القوى بين القرارات الاقتصادية والبيئية.

ومن هنا يمكن القول أن عملية الإدارة البيئية وربطها بخطط التنمية المستديمة تعنى رؤية علمية للبيئة فى الماضى والحاضر والمستقبل، ولعل هذا يؤكد ما سبق ذكره عن أن البيئة كائن حى لابد من التعامل معه على نحو رشيد حتى يمكن ضمان العطاء المستمر لأجيال الحاضر ولأجيال المستقبل.

ولقد أدركت الدول أن ما يلحق البيئة من دمار وما تتعرض له من مشكلات شديدة الحدة يجعل من عملية التنمية المستديمة أمراً صعباً، وهو ما يؤثر فى حياة الإنسان الذى يعيش على الأرض فى الزمان الحالى، وهو أمر يتمثل فى القصور الذى يهدد نوع الحياة وكفاية الغذاء والشراب والهواء، والذى يؤثر فى كافة أنواع الخدمات، إضافة إلى تعرضه لأمراض وكوارث بيئية لم يعرفها الإنسان من قبل..

إن الأحد عشر ملياراً من السكان الذين سيعيشون على الأرض فى النصف الأول

من العقد الأول من القرن القادم ستكون معاناتهم أكثر شدة وخطورة إذا لم تكن هناك تنمية مستديمة لموارد البيئة، حيث إن كل هؤلاء السكان لن يجدوا احتياجاتهم وسيفشلون فى بلوغ ما يرجونه من آمال وطموحات.

التنمية المستديمة فى الدول النامية:

من الملاحظ أن الكثير من الدول النامية قد فقدت الكثير من مواردها البيئية، إضافة إلى المعاناة الشديدة من مشكلات بيئية واقتصادية مما هدد عملية التنمية بها، ومن أكثر الأمور تأثيراً فى هذا الشأن التزايد السكانى الرهيب، إضافة إلى تصدير الكثير من مواردها وإنشاء مناطق صناعية جديدة تشارك فى رفع معدلات التلوث البيئى، وكان من نتائج ذلك أن الدول النامية فقدت جزءاً كبيراً من ثرواتها وخاصة البترول والغابات، وقد بادر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة بمعايرة استخدام الأراضى، وأنظمة «كساء الأرض»؛ حتى يمكن إعادة كساء الأرض وتنمية البيئة، وقد تم تقديم مبادىء إرشادية ومعلومات وفيرة عن سبل استخدام الأرض وكيفية كسائها، ويهدف هذا البرنامج إيجاد أسلوب يصلح للتطبيق الكونى فيما بعد، من أجل التنمية الزراعية.

وقد دعت منظمة مجلس الأرض وهى منظمة عالمية غير حكومية إلى مؤتمر (Rio + 5) فى ريو دى جانيرو فى الفترة من ١٣ إلى ١٩ مارس سنة ١٩٩٧، وقد بحث هذا المؤتمر مسألة التنمية المستديمة الحقيقية وأكد أن هذا هو ما دفع من نظموا المؤتمر إلى اختيار شعار من الأجندة إلى الفعل (From Agenda to action) وقد قصد بذلك بحث أفضل السبل لتحقيق المشاركة الإيجابية لكل قطاعات المجتمع الدولى فى عملية التنمية ـ وفى إطار الشعار الذى إتخذه المؤتمر حرص المنظمون على تنظيم مجموعة من ورش العمل على مدار أيام المؤتمر ناقشت عديداً من القضايا الهماة والتى جاءت فى «أجندة ٢١» وهى الأجندة التى جاءت متضمنة نتائج مؤتمر قمة الأرض سنة ١٩٩٢، وقد بحثت هذه الورش كيفية تحقيق الأجندة على أرض الواقع والسبيل إلى تحقيق التنمية المستديمة الحقيقية التى تضمن لكل الأجيال القادمة حقها فى الموارد الطبيعية لكوكب الأرض.

وكان فى مقدمة هذه الورش ورشة، ناقشت دور المنظمات غير الحكومية فى تحقيق التنمية المستديمة، وورشة أخرى ناقشت دور العلوم التكنولوجية والأبحاث، وكذلك دور الإدارة فى تحقيق التنمية المستديمة ودور القيم فى هذه النوعية من التنمية، وناقشت ورشة أخرى النظم المالية للتنمية المستديمة والطاقة والتنوع الحيوى وعلاقتهما بالتنمية المستديمة وإدارة التنمية المستديمة.

وعن الدور الأفريقى والشرق الأوسط فى هذا المؤتمر وردت هذه المعلومات فى مجلة منتدى البيئة العدد ٦ أبريل ١٩٩٧.. اقرأ هذه المعلومات واكتب تقريراً فى صفحة واحدة مبيناً إمكانية تحقيق التنمية المستديمة فى وطنك وما يمكن أن يوجد من معوقات أمام هذه العملية المهمة.

ما مدى الاتفاق والاختلاف فى طبيعة عملية التنمية المستديمة فى الدول المتقدمة والدول النامية؟؟

أفريقيا .. والشرق الأوسط فى قارب واحد

والى جانب كل هذه الفعاليات فقد تضمن المؤتمر كذلك عقد مجموعة من ورش العمل الإقليمية للمناطق المختلفة فى العالم، ومنها مجموعة الدول الإفريقية والشرق أوسطية، التى تضمنت فى ثناياها كافة الدول العربية الأعضاء، فى الشبكة العربية للبيئة والتنمية.. والتى ناقشت كافة المشاكل والمعوقات، التى تواجه تحقيق التنمية المستدامة فى أفكارها، ،وكذلك دور الجهات المانحة فى دفع العمل المتواصل للأجندة ٢١.

وقد أكدت المجموعة الأفريقية الشرق الأوسطية على حتمية تنمية عمليات الشراكة داخل كافة المجتمعات المحلية.. مع زيادة التعاون فيما بين هذه الدول إلى تنمية مستدامة حقيقية.

التنمية المستديمة والموارد البشرية :

إن الإنسان يمثل جوهر عملية التنمية، سواء كانت فى مفهومها المحدود أم فى

اطارها الكلى والشامل، فالإنسان هو الذى يشغل الموارد وهو الذى يستثمرها بشكل جائر أو على نحو رشيد، وهو أيضاً القادر على التخطيط والإدارة للموارد البيئية؛ من أجل تنمية مستديمة حقيقية، ولذلك فإن الدول التى تمتلك رؤى مستقبلية للتنمية بها، توجه اهتماماً بالغاً إلى مسألة التربية والتعليم سواء فى المراحل السابقة على التعليم العالى، أم فى مختلف مراحل التعليم العالى، والهدف من وراء ذلك بطبيعة الحال هو توفير القوى العاملة اللازمة لعملية التنمية، بل إن المفاهيم الحديثة نسبياً فى مجال التربية أصبحت تنطلق من علاقتها بعملية التنمية؛ فظهرت مفاهيم مثل الكفاءة الداخلية والكفاءة الخارجية للتعليم والجودة الشاملة والتعلم من أجل التميز وغير ذلك، وهذه المفاهيم جميعاً تستهدف نوعية المواطن بكل ما يمتلكه من معارف ومفاهيم واتجاهات وقيم ومهارات.. إن هذا كله موجه من أجل المشاركة الفاعلة فى عملية التنمية المستديمة؛ بل إن السياسات التعليمية أصبحت تهتم اهتماماً بالغاً بمسألة التنمية المستديمة؛ وخاصة فى عصر قادم ستسود فيه الصراعات والتنافس فى الأسواق العالمية، ولاشك فى أن ذلك سيعتمد ـ فى المقام الأول ـ على كفاءة من يتعامل مع الآله وعلى استخدام التكنولوجيا على نحو يؤهل إنتاجه لكى يكون قادراً على المنافسة وأن يحقق التفوق.

إن تنمية الموارد البشرية من أجل التنمية المستديمة تعنى ـ فى أحد أركانها ـ دراسة حاجات قطاعات العمل والإنتاج من مختلف مستويات المهارة وأنواعها، ولاشك أن ذلك لابد أن يعتمد على الحصر الكامل والموضوعى لكل الإمكانات المتوافرة والمحتملة، وكذلك كل ما هو متوقع استخدامه من مختلف أشكال التكنولوجيا المعاصرة.

«يمثل الإنسان القوة الدافعة الرئيسية فى عملية التنمية المستديمة».

ما رأيك فى هذا القول؟؟

أيد أقوالك بمثال واحد على الأقل.

التنمية المستديمة والقطاع الخاص:

إن القطاع الخاص لايمكن اعتباره بعيداً عن مسألة التنمية المستديمة، وهو بذلك لايمكن أن يقتصر دوره على ستثمار الأموال والحصول على أرباح أكثر وأكثر.. ولكنه مشارك مشاركة كاملة فى مسئوليات التنمية المستديمة وكل الخطط التى تتبناها الدولة فى هذا الشأن ـ والقطاع الخاص إذا كان مطالبا بذلك فهو ليس مطالباً به كواجب وطنى فقط ولكنه أيضاً باعتباره مستثمراً لموارد الدولة أو لبعض منها، ولذلك فهو يلقى الكثير من الدعم من الدول وكذلك من عديد من الهيئات والمنظمات الدولية على طريق التعاون الدولى وخاصة فى الدول النامية التى تبذل جهوداً مضاعفة من أجل التنمية المستديمة.

وقد جاء الخبر التالى فى أحد أعداد جريدة الأهرام سنة ١٩٩٨.. اقرأ هذا الخبر جيداً.

خصصت الحكومة الدانماركية ٧٥٠ مليون كرونه (حوالى ٣٧٥ مليون جنيه) لبرنامج تنمية القطاع الخاص فى ٦ دول نامية من بينها مصر.

وقال السيد البيرتسون منسق برنامج تنمية القطاع الخاص المصرى بهيئة المعونة الدنماركية بالقاهرة. أن الهدف الأساسى من هذا البرنامج دفع التنمية فى الدول النامية من خلال تطوير القطاع الخاص وربطه بتعاون طويل المدى مع الشركات الدنماركية فى مجالات نقل التكنولوجيا المتطورة، وتطوير المنتجات وتسويقها، فى الأسواق العالمية. وتدريب العمالة وذلك من خلال منح لاترد تقدمها الحكومة الدنماركية، ويستمر هذا البرنامج حتى عام ٢٠٠١.

وقالت نهال البحيرى مساعد منسق البرنامج الذى يتبع السفارة الدنماركية بالقاهرة: إن الفرصة متاحة للقطاع الخاص المصرى؛ للاستفادة من هذه المنح للمشروعات الصناعية فى مجالات الكمبيوتر والإلكترونيات

والغزل والنسيج والصناعات الغذائية، والتعبئة والتغليف والهندسة والمقاولات بالإضافة إلى الخدمات التعليمية ومكافحة التلوث البيئى.

وأشارت إلى أن المنح التى يقدمها البرنامج تغطى ٣ مراحل: الأولى وتشمل دراسات الجدوى والتعارف بين الشركات المصرية والدنماركية، ويخصص لها حوالى ٤٢٥ ألف كرونة، والثانية تغطى تنفيذ المشروع وتدريب العمال ويخصص لها منحة قدرها ٣ ملايين كرونة دنماركية، بينما يخصص للمرحلة الثالثة ٢ مليونا كرونة لمعالجة المشاكل البيئية.

وقالت إن الحكومة الدنماركية تدرس حالياً تخصيص قروض ميسرة لتمويل عمليات استيراد الآلات والمعدات للقطاع الخاص المصرى.

وفى هذا الإطار تشارك ٤ شركات مصرية فى معرض تك تشينج الذى يقام بمدينة هيرننج الدنماركية فى الفترة من ٨ إلى ١٢ ديسمبر القادم وتقدم المعونة الدنماركية النفقات اللازمة للمشاركة فى هذا المعرض الذى يعد من أكبر المعارض الدولية المتخصصة فى الآلات والمعدات.

بعد قراءة هذا الخبر أجب عن الأسئلة الآتية:

١- لماذا اختارت الحكومة الدانمركية دولاً نامية دون غيرها من الدول؟

٢- هل تعتقد أن تدريب القوى العاملة من خلال هذا الدعم يعد أمراً مفيداً؟؟ لماذا؟

٣- ما أهمية دراسات الجدوى والتعاون بين الشركات المصرية والدانمركية فى هذا المجال؟

التنمية المستديمة والمجتمعات العمرانية الجديدة:

أدرك العديد من الدول، وخاصة تلك التى تعانى من مخاطر الانفجار السكانى، أنه لاسبيل أمامها إلا الاهتمام بالمجتمعات العمرانية الجديدة إذا كان لها أن تخطط لتنمية مستديمة؛ من أجل الأجيال القادمة، ومثال ذلك أن مصر تمتلك مساحات شاسعة من الأراضى الصحراوية، وفى الوقت ذاته يعيش السكان بكثافة مالية فى

شريط أخضر ضاق بهم، ولذلك قامت الدول بدراسات مستفيضة لمشروع توشكى، قبل البدء فى تنفيذه، كما درست إمكانية إقامة مشروعات زراعية، ودعت الدولة المستثمرين من كل أنحاء العالم؛ لاستثمار أموالهم فى مشروعات إنتاجية فى هذا المكان، ودعت أيضاً رأس المال الخاص تحمل مسئوليته فى هذا الشأن.

وهذا المشروع الضخم يعد علامة حضارية بكل المعايير، ذلك أنه هو السبيل لإقامة الحياة فى هذه المنطقة بكل ما تشمله من جميع أنواع الخدمات من مساكن ومدارس ومستشفيات ودور عبارة وغيرها، وهى بذلك تدفع الشباب إلى الانتقال إلى هذه الأماكن وتعميرها والعمل بها والمشاركة فى عملية التنمية من أجلهم ومن أجيال قادمة فى المستقبل.

والآن اقرأ الخبر التالى الذى ورد فى أحد أعداد جريدة الأهرام سنة ١٩٩٨

قام أمس وفد الكونجرس الأمريكى، وعدد من رجال الأعمال الأمريكيين من مختلف مجالات الاستثمار الزراعى، برئاسة السيناتور مستر روبيرت سميث، رئيس لجنة الزراعة بمجلس الشيوخ الأمريكى بزيارة ميدانية لمشروع توشكى وبناء على طلب الوفد، وأشاد الوفد بالمشروع وضخامة حجم الأعمال وبجودة التربة الزراعية.

وصرح الدكتور محمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية ـ الذى رافق الوفد عقب الزيارة ـ بأن الوفد الأمريكى وجه عدة استفسارات وتساؤلات فنية دقيقة، أثناء تجواله بمراحل مختلفة من موقع العمل، وتركزت أهمها حول مدى ثبات وتوافر مصدر المياه اللازمة لرى أراضى المشروع، وكذا نوعية المحاصيل الزراعية المقترحة، وموعد إطلاق المياه فى قناة الشيخ زايد ومدى فرص الاستثمار الموجودة، أيضاً تساءلوا عن التسهيلات، التى تقدمها الحكومة المصرية للمستثمرين فى هذا المشروع.

وأشار الوزير إلى الإعجاب البالغ لأعضاء الوفد الأمريكى بضخامة حجم الأعمال وسرعة تنفيذها.

وأكد الوزير أن أعضاء اللجنة المتخصصين فى جميع المجالات الزراعية، أبدوا إعجابهم بنوعية وجودة التربة الزراعية لأراضى توشكى، وكذا صلاحيتها لزراعة أى محاصيل زراعية، إلى جانب نقاوة المياه القادمة من بحيرة ناصر والتى لاتزيد نسبة الأملاح بها على ١٧٠ جزءاً فى المليون، وهى أنقى مياه عذبة فى العالم.

بعد قراءة هذا الخبر المطلوب منك مايلى:

١- ماذا تعنى جودة التربة الزراعية فى إطار عملية التنمية المستديمة؟

٢- لماذا تساءل الوفد عن التسهيلات التى تقدمها الحكومة للمستثمرين؟

٣- ماذا يقصد بأن المياه الواردة من بحيرة ناصر لاتتجاوز نسبة الملوحة بها ١٧٠ جزءاً فى المليون؟ وما أثر ذلك على حياة الإنسان والكساء الأخضر بهذه المنطقة؟؟

٤- هل ترى أنك يمكن أن تنشىء أسرة فى هذا المكان؟ لماذا؟

التنمية المستديمة والتكنولوجيا:

استخدم الإنسان عبر التاريخ الطويل تكنولوجيا بسيطة؛ من أجل استغلال موارد البيئة بمختلف أنواعها، وقد نجح فى ذلك تماماً حيث كانت احتياجاته محدودة، وفى الوقت ذاته كانت البيئة قادرة على استعادة التوازن من جديد، ولكن مع تزايد معدلات النمو السكانى ومع المشكلات الناجمة عن التلوث بكافة مظاهره والاستخدامات واسعة الانتشار للتكنولوجيا، ازدادت مشكلات البيئة وتدهورت أحوالها بشكل غير متوقع.

وقد استطاعت الدول المتقدمة أن تتوصل إلى أساليب تكنولوجية متقدمة ورفيعة المستوى ساعدتها على استثمار موارد البيئة على نحو ساعدتها على تغطية احتياجات السكان، وكان ذلك دائماً على حساب الدول الفقيرة والنامية، ومثال ذلك أن الدول المتقدمة نفذت عديداً من التجارب النووية، وكان عليها أن تتخلص من النفايات

النائجة عنها، ولم تجد أمامها سوى أراضى الدول الفقيرة والنامية ومياهها الإقليمية، وهناك عديد من الأمثلة المشابهة لذلك..

وعلى الرغم من توافر الأساليب التكنولوجية فى الدول المتقدمة.. إلا أنها لاتسمح بخروجها من أراضيها إلا للدول، التى ترتبط بها سياسيا واقتصادياً وفى أضيق الحدود، أما الدول الأخرى فلا سبيل لها للحصول على التكنولوجيا المتقدمة لتنقية المياه والهواء والتخلص من القمامة والنفايات وغير ذلك كثير من المشكلات البيئية التى تعوق عملية التنمية المستديمة.

والحقيقة هى أن الدول المتقدمة قد نالت حظها من التقدم، وحصلت على كل ما تريد من موارد البيئة، وحققت مستويات عالية من الرفاهية لمواطنيها، ومن هنا فإن عليها مسئولية أخلاقية تجاه الدول الفقيرة والنامية التى عملت الدول الغنية على وصولها إلى هذه الحالة عبر سنوات ماضية، ولذلك فهى مطالبة بمساعدتها تكنولوجيا؛ لحل مشكلاتها البيئية، ودعم نشاطها على طريق التنمية المستديمة.

هل تستطيع الدول النامية أن تحقق النجاح فى عملية التنمية المستديمة اعتماداً على التكنولوجيا البسيطة؟؟ لماذا؟؟

دور هيئات حماية البيئة فى التنمية المستديمة:

إذا كانت الدولة معنية بأمر حماية البيئة وتعظيم إمكاناتها من أجل التنمية المستديمة، فقد أنشأت وزارة للبيئة تقوم بجهود مكثفة فى هذا المجال، ومن أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق تنمية مستديمة حقيقية.. يجب تعزيز دور مؤسسات وهيئات حماية البيئة فى دول العالم المتقدمة والنامية على السواء، وإذا كانت الدول المتقدمة قد قطعت شوطاً كبيراً فى هذا المجال فإن الدور جاء على الدول النامية؛ من أجل تعزيز هيئات حماية البيئة، والهدف الأساسى لذلك هو العمل على رصد الأخطار البيئية، التى تتعرض لها الأنظمة الطبيعية، وتهدد رفاهية وحياة سكان هذه الدول..

وفى هذا المجال، ورد فى كتاب البيئة والتنمية المستديمة للدكتور عبد الله رمضان عبد الله الكندرى ص ١٧٨ ما يلى:

ينبغى تأسيس برنامج دولى لتقييم المخاطر البيئية الشاملة، وتكوين المؤسسات والهيئات البيئية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وينبغى إعطاء هذه المؤسسات الإقليمية حق المشاركة والمساهمة فى تخطيط التنمية وتنفيذ المشاريع واتخاذ القرارات، ونظراً للظروف الاقتصادية التى تمر بها دول العالم النامى.. فهذه الدول تواجه تحديات غاية فى الخطورة، تهدد كيانها، مثل: التصحر، والتلوث، وإبادة الغابات، كما أنها تتحمل الجزء الأكبر من الفقر الناتج عن تدهور المحيط الحيوى. ونظراً للتكلفة الاقتصادية المتزايدة لحماية البيئة والاستثمار فى مجال حماية البيئة.. فإن دور المؤسسات الدولية يعتبر دوراً حيوياً وحساساً فى هذه الدول..

بعد قراءتك لما سبق .. اكتب صفحة واحدة، مبيناً المسئولية الدولية تجاه التنمية المستديمة فى الدول النامية.

التنمية الريفية والتنمية المستديمة:

يمارس الإنسان أنشطة عديدة من أجل أن يستثمر موارد البيئة، ومن أكثر تلك الأنشطة قدماً وانتشاراً وشيوعاً النشاط الزراعى؛ حيث التربة الصالحة والمناخ المناسب والماء الصالح لحياة الإنسان والنبات والحيوان. والحياة الريفية بكل أبعادها ومكوناتها تعد الوحدة الرئيسية لعملية التنمية الريفية وهى عبارة عن مجموعة من العمليات التى تستهدف الارتقاء بمختلف نواحى الحياة الريفية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومن ثم فإن التنمية الريفية تعد جزءاً من التنمية الشاملة للمجتمع كله، وبالتالي يمكن القول:

١- أن تنمية الشعور بالانتماء للمجتمع المحلى، وما يصاحبه من شعور بالمسئولية تجاه هذا المجتمع هو السبيل إلى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستديمة،

وبالتالى فإن الفرد لابد أن يشعر أنه عضو فى فريق وأن ما يحققه الفرد من نجاح هو نجاح للفريق، وهكذا فالحاجة ماسة إلى إذكاء روح الجماعة ونبذ روح الفردية والأنانية.

٢- أن التنمية الريفية إن كانت تعتمد على التكامل بين جهود الجميع.. فهى أيضاً لابد أن تكون شاملة بكافة أشكال الحياة الريفية، فهناك الزراعة والتجهيز والتخزين والتسويق، وهناك أيضاً الصناعات البسيطة التى تعتمد على بعض أشكال الانتاج الزراعى، وهناك أيضاً مشروعات صغيرة مثل: تربية النحل والدواجن والثروة الحيوانية وصيد الأسماك والمنسوجات اليدوية وكذلك الصناعات البسيطة التى تعتمد على خامات البيئة المحلية.

٣- إن الدعم الحكومى والأجهزة المحلية يعد أساسياً إذا كان للتنمية الريفية أن تحقق نجاحاً حقيقياً فى إعطاء عملية التنمية المستديمة، وهذا الأمر بلاشك لابد أن يتكامل مع الجهود الذاتية المحلية حتى يشعر المواطن أنه يؤدى دوراً له قيمة فى مجال التنمية، وستزداد إيجابية الفرد فى هذا المجال إذا ما شعر أن هناك عائداً معيناً يعود عليه وعلى أسرته فى شكل المزيد من الخدمات والموارد.

٤- أن الإعلام عن أشكال المنتجات التى يتم الحصول عليها من هذه العملية لابد أن يتم بشكل جيد؛ حتى يرى أبناء المحافظة وأبناء المحافظات الأخرى عائد عملية التنمية الريفية ونوعياته التى تختلف باختلاف المحافظات والبيئات، ويرتبط بهذا الأمر المعارض التى تسمح للجميع بفرص متكافئة لعرض إنتاجهم ؛مما يفسح المجال لمزيد من الإنتاج والتنمية.

٥- إن القوى العاملة المدربة من أجل التنمية الريفية الحقيقية تعد أمراً جوهرياً بالنسبة لهذه المسألة، ولذلك فإن مراكز التدريب لابد أن تقدم إسهامها بشكل فعال من أجل إتاحة الفرص لتدريب الصبية والفتيات علي بعض الأعمال اليدوية التى تختلف نوعياتها من بيئة إلى أخرى، مما يحقق التنوع الإنتاجى بين البيئات المتخلفة.

والآن ماذا يقصد بكل من:

١ – التنمية الريفية؟

٢ – ما علاقة التنمية الريفية بالتنمية المستديمة؟

٣ – هل هناك إمكانية للتنمية فى المجتمع المحلى الذى تعيش فيه ..... اذكر مثالاً واحداً؟

التنمية المستديمة فى إطار مفهوم العالم الواحد:

عانى العالم فى الماضى من مشكلات وأهوال رهيبة سواء بسبب الكوارث البيئية أو الحروب أو عديد من السلوكيات التى أخلت بالتوازن البيئى، ويعانى العالم اليوم من أضعاف ما عاناه فى الماضى من كوارث ومشكلات سياسية واقتصادية وإجتماعية وبيئية، وهى جميعاً شاركت فى تشكيل ما يمكن أن يمثل تهديداً للبشرية جمعاء فى أى مكان على سطح الأرض..

ولقد أدركت الدول أن ما يحدث من دمار أو مشكلات فى مكان ما من العالم، لاشك أن آثاره ستمتد إلى بقاع أخرى كثيرة فيه، ومن هنا ظهرت فكرة العالم الواحد، أو اعتبار أن العالم كله أصبح كله قرية صغيرة، بمعنى أن الجميع يعيشون على هذا الكوكب معاً، ويعملون معاً من أجل صالح البشرية جمعاء.. إنها فكرة وردية لاشك فى ذلك، ورؤية فلسفية راقية تجعل من الإنسان كائناً متحضراً لايعيش من أجل نفسه ولكنه يعيش ويعمل من أجل الجميع، وهو وإن كان يعمل فى هذا الإطار فهو معطاء بغير حدود لكل الدول والشعوب بغض النظر عن جنسياتهم وأديانهم وانتماءاتهم العقائدية .. هل هذا ممكن...

لقد ظهرت فكرة العولمة هذه فى السياسة والاقتصاد منذ سنوات، وهى فى سبيلها إلى تكوين ما يسمى بالثقافة الواحدة متخذه من الحوار بين الثقافات سبيلاً إلى ذلك.. وماذا عن عملية التنمية المستديمة؟؟

هل ستظل الدول المتقدمة فى طريقها من أجل المزيد من التقدم والمال والثروة والسيطرة الاقتصادية؟؟ أما أنها ستتولى دور القائد والرائد من أجل مساعدة الجميع

فى مجال التنمية المستديمة، إن تلك الدول إذا اختارت البديل الأول.. فقد قتل مفهوم العولمة فى مهده بالنسبة للبيئة وعملية التنمية المستديمة، أما إذا اختارت البديل الثانى فهل هذه الدول على استعداد لنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى كافة بلدان العالم النامى وخاصة الدول الفقيرة؟؟ وفى مقابل ماذا؟؟ أسئلة وتساؤلات عديدة لاتزال فى حاجة إلى إجابات؟؟

وهل يمكن الادعاء بأن فكرة العالم الواحد فكرة قابلة للتطبيق فى مجال التنمية المستديمة.. إذا صح هذا القول فهو يعنى سياسة عالمية واحدة من أجل المستديمة وسيناريوهات عديدة توجه مسارات التنمية المستديمة فى إطار التفاهم المشترك بين الدول المتقدمة من ناحية والدول الفقيرة والنامية من ناحية أخرى.. إن الدول الفقيرة والنامية من بينها من يقبل أن يدور فى أفلاك الدول المتقدمة من أجل التنمية.. إن هذا الأمر يعنى فقدانها لهويتها السياسية، وتدميراً لمقدراتها الثقافية وإخلالاً بمواردها وقواها البيئية، فهل هى على استعداد لتقديم كل هذه التنازلات فى مقابل أحلام وأوهام ،لا أساس لها من الصحة أو الموضوعية!!

إن التكافؤ بين الدول (النظرة الواحدة وبمعيارٌ واحد إلى الجميع) هو المدخل الوحيد والأكثر ملاءمة من أى مدخل آخر؛ من أجل تطبيق مفهوم العولمة فى مجال التنمية المستديمة، ولاشك أن نجاح هذه الفكرة فى المجالات السياسية والاقتصادية «إن صدق،» ربما يكون دليلاً ومقدمة لنجاحها فى مجال التنمية المستديمة.

الأنشطة الإثرائية

(١) من خلال متابعتك للصحف اليومية وبرامج الإذاعة والتلفزيون، اكتب بحثاً قصيراً عن منطقة جديدة ،تهتم بها الدولة، فى إطار مفهوم التنمية المستديمة.

(٢) جاء المقال القصير الآتى فى جريد الأهرام يوم الجمعة ١٩٩٨/٦/١٩، للأستاذ أحمد فوزى توفيق (أستاذ بطب عين شمس). بعد قراءة هذا المقال، اكتب تقريراً فى صفحة واحدة مبيناً به:

أ- ما يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية فى مجال التنمية البشرية.

ب- أهمية العمل التطوعى فى مجال التنمية.

جـ- صور التكامل بين جهود الجمعيات الأهلية وجهود الدولة فى مجال التنمية المستديمة.

الجمعيات الأهلية ودورها فى التنمية

لاينكر إلا جاحد أو مغرض الجهود الكبيرة، التى تبذلها الحكومة فى معظم المجالات التى تهم المواطنين.. ولكن لاشك أن الحكومة - أى حكومة - مهما فعلت ومهما أنجزت.. فلن تستطيع القيام بكل أعبائها تجاه المواطنين.. ومن هنا لم تعد الجهود الذاتية والتطوعية ترفاً أو نوعاً من الدعاية والوجاهة الاجتماعية، ولكنها أصبحت ضرورة ملحة - أعنى هنا الجهود الصادقة المخلصة - تفرضها الظروف المتغيرة التى نعيشها، والتحديات الضخمة التى تواجهنا ،ومن هنا تتضاعف أهمية الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية فى التنمية والرعاية الاجتماعية..

وحديثى عن الجمعيات الأهلية التى تقدم خدمات بمناسبة المؤتمر الذى سيعقد الأسبوع القادم لهذه الجمعيات وأعتقد أن هذا اللقاء المهم والذى تأخر كثيراً سوف يكون له أثر إيجابى على الجهود التطوعية فى الخدمات الصحيةوالعلاجية..

وسوف يتم إلقاء الضوء المركز على هذه الخدمات العلاجية وأماكن

وجودها.. وكيفية تطويرها والإرتقاء بها.. والعمل على حل المشاكل التى تواجهها.. وأيضاً التنسيق فيما بينها بمعنى عدم مركزية خدمات متشابهة فى منطقة واحدة. وكما أتصور فسوف يجيب المؤتمر عن عدة أسئلة:

* ما دور هذه الجمعيات فى الخدمة الصحية فى مصر؟؟ وما مدى نجاحها فى أداء هذا الدور؟؟ وما الجهات الأخرى بخلاف الجمعيات الأهلية التى تقوم بالدور نفسه؟

* هل نحن حقـًا فى حاجة لمثل تلك الجمعيات؟؟

* هل يقبل الناس على هذه الجمعيات طلباً لخدماتها العلاجية؟؟

* هل الأسعار بالنسبة للكشف أو الفحوصات أو العمليات الجراحية مناسبة بالنسبة للمريض؟؟

* هل تلقى تلك الجمعيات التقدير المناسب من الجمهور؟؟

* فما أسلوب تمويل وتدعيم تلك الجمعيات؟؟

* هل هناك خريطة موضحة بها أماكن تلك الجمعيات ونوعية الخدمات التى تقدمها؟ وهل يوجد تنسيق بينها وبين الجهات الحكومية، التى تقدم الخدمات الصحية.. وهل هناك تشابه؟ أو تكامل فيما بينها؟

* وغير ذلك من الأسئلة الكثيرة التى لايسمح المكان بعرضها جميعاً ويبقى التساؤل.. ما المطلوب بالتحديد لدفع مسيرة العمل التطوعى فى المجال الطبى.. وأخيراً أتمنى أن يتسع صدركم وبابكم لأن يظل الحديث مفتوحاً لكل من له رأى وفكر فى هذا الموضوع المهم الذى يهمنا جميعاً..

(٣) هناك عديد من المقالات والدراسات، التى تنشر بشكل مستمر فى الصحف اليومية ولمجلات الأسبوعية عن موضوع العولمة وتطبيقات هذا المفهوم فى مختلف المجالات، ومن بينها التنمية، وهناك أيضاً عديد من المطبوعات التى تصدر كل يوم، فى شكل كتيبات مؤلفة أو مترجمة.

ارجع إلى هذه المصادر، وأعد بحثاً فى موضوع:

«العلاقة بين العولمة والتنمية المستديمة : الإيجابيات والسلبيات».

(٤) لقد أدركت الدول أن ما يحدث من دمار أو مشكلات فى مكان ما من العالم لاشك أن أثاره ستمتد إلى بقاع أخرى كثيرة، ومن هنا ظهرت فكرة العالم الواحد».

اقرأ العبارة السابقة جيداً، ثم أجب عن الأسئلة الآتية:

أ- هل يمكن القول بأن فكرة العالم الواحد فكرة قابلة للتطبيق فى مجال التنمية المستديمة ؟ كيف ؟

جـ- ما مخاطر تسارع الدول النامية إلى الدوران فى فلك الدول الأكثر تقدما؟

د- ما إمكانية الاحتفاظ بالهوية القومية فى إطار فكرة العالم الواحد؟

الأسئلة

(١) «ازداد الترابط بين البيئة والإنسان وعملية التنمية» .

فى ضوء ذلك وضح:

أ- المقصود بالتنمية.

ب- العلاقة بين التنمية والموارد الطبيعية.

جـ- كيف تختلف عملية التنمية من دولة إلى أخرى؟

(٢) «إن الرؤية العلمية هى المدخل الأمثل لعملية التنمية» .

اشرح هذه العبارة من حيث:

أ- أهمية التخطيط العلمى فى عملية التنمية.

ب- أهمية أن تتبنى الدولة تصوراً عن عملية التنمية.

جـ- أهمية المشاركة الشعبية فى تحقيق أهداف التنمية.

(٣) هل هناك علاقة بين التنمية المستديمة من جهة، وزيادة معدلات النمو السكانى من جهة أخرى؟ ما طبيعة تلك العلاقة؟

(٤) «لقد استطاعت الدول المتقدمة أن تستخدم أساليب تكنولوجية، تساعدها فى عملية التنمية» . اشرح هذه العبارة ،موضحاً:

أ- الدور الذى يمكن أن تلعبه الأساليب التكنولوجية فى عملية التنمية؟

ب- إمكانية استفادة الدول النامية من تلك الأساليب التكنولوجية؟

(٥) ما المقصود بالتنمية الريفية المستديمة؟ وما دور الأجهزة الحكومية فى تحقيق أهداف التنمية الريفية؟

- كيف يمكن للإعلام أن يساعد فى الترويج للتنمية الريفية؟